الصباح الاقتصادية
12
العدد 3248 - السنة الحادية عشرة
الخميس 13 ربيع الآخر 1440 - الموافق 20 ديسمبر 2018
Thursday 20 December 2018 - No.3248 - 11 th Year

الهاشل: يتوجب توحيد قواعد البيانات الإحصائية خليجياً

أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أمس الأربعاء على أهمية توحيد المفاهيم وطرق تصنيف البيانات الاحصائية النقدية والمالية وتوحيد قواعده خليجيا وفق النماذج القياسية والمعايير والممارسات المتعارف عليها دوليا.

جاء ذلك في كلمة للهاشل الذي يشغل أيضا منصب رئيس المجلس النقدي الخليجي خلال اجتماع نظمه (المركزي) بحضور كافة المؤسسات المعنية من دول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة توصيات تقرير المركز الإحصائي الخليجي حول تقييم الإحصاءات النقدية والمالية اللازمة لدعم الوحدة الاقتصادية الخليجية.

وأضاف أن الاجتماع الذي يعقد للمرة الأولى يأتي في إطار تطبيق قرارات الاجتماع الـ71 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية ويناقش توصيات تقرير المركز الاحصائي الخليجي وما اشتمل عليه من إجراءات ومسؤوليات محددة على مستوى الدول الأعضاء.

وأوضح أن الاجتماع يستهدف توحيد المفاهيم وطرق تصنيف البيانات ومعالجتها إلى جانب توحيد قواعد البيانات على مستوى دول المجلس لضمان جودة المخرجات الإحصائية بما يضع أمام صانع السياسات المعطيات اللازمة لاتخاذ أصوب القرارات لرسم السياسات التنموية.وشدد على ضرورة أن تكون المعلومات شاملة ودقيقة وأن تصل إلى صانع القرار في وقتها المناسب في ظل ما يتسم به الواقع المعاصر من تغير سريع.

ولفت إلى أن الاجتماع سيتطرق إلى أفضل السبل لتطبيق تلك التوصيات بالاستناد إلى فهم دقيق للمعطيات وتقدير واقعي لمتطلبات الإنجاز وجدوله الزمني وصولا إلى توحيد المعايير وتنسيق الإحصاءات المالية والاقتصادية خليجيا مع صياغة استراتيجيات تهدف لبناء القدرات في هذا المجال فضلا عن توفر الدعم القانوني والأطر التنظيمية.من جانبه قال نائب محافظ بنك الكويت المركزي يوسف العبيد إن الاجتماع يهدف الى تبادل الاراء وتنسيق العمل فيما بين الجهات الموجودة ودراسة التباين في البيانات الاحصائية في حال وجودها للتأكد من مدى دقتها وجاهزيتها وشموليتها.

وأضاف العبيد أن الاجتماع يعقد في الكويت تنفيذا لقرارات الاجتماع الـ 71 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية والذي يحرص بنك الكويت المركزي على تنفيذها عبر دعوة المركز الاحصائي الخليجي الى هذا الاجتماع للتأكد من دقة وشمولية المعلومات ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

وأفاد بأنه بات من الضرورة لمتخذي القرار وجود بيانات احصائية دقيقة وشاملة لاخذ القرارات التنموية على مستويات الادارات كافة في دول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبه أشاد الرئيس التنفيذي للمجلس النقدي الخليجي الدكتور عاطف الرشيدي في كلمة خلال الاجتماع بدور الكويت خلال رئاستها لمجلس النقد الخليجي وحرصها على تطوير العمل الاقتصادي والنقدي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار إلى استضافة الكويت العديد من الاجتماعات بما فيها هذا الاجتماع الهادف الى توحيد تبويب ومعايير نشر البيانات الاحصائية في دول الخليج كافة والارتقاء بها إلى المعايير الدولية.

بدوره قال مدير المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي صابر الحربي ان المركز أنشئ لتحسين العمل الاحصائي بين دول المجلس واصدار أرقام على مستوى التكتل الخليجي والتنسيق فيما بين الدول الاعضاء في اصدار الارقام الاحصائية.

وأضاف الحربي أن مثل هذه الاجتماعات تعمل على وضع الأطر والتصورات والتنسيق في نشر البيانات الاحصائية التي تمثل الدول الخليجية مشيرا الى أن أهمية الاجتماع تكمن في انه جاء بعد دراسة تفصيلية في الدول الاعضاء والتي أعدها المركز لمعرفة مدى جاهزية الاحصاءات النقدية والمالية في هذه الدول «للوحدة الاقتصادية الخليجية المزمعة في عام 2025».

واشار إلى أن الدراسة خلصت الى مجموعة من التوصيات التي تصب في مصلحة الدول الاعضاء على أن يناقش الاجتماع الحالي التوصيات ووضع خطة عمل للوصول إلى احصاءات منسقة حسب افضل الممارسات الدولية المتبعة.

وأوضح أن أبرز التوصيات التي ستعرض اليوم خلال الاجتماع تتضمن الاتفاق على سلة من البيانات يتم تزويد المركز الاحصائي الخليجي بها من الدول الاعضاء وتكون معدة وفق نفس المنهجية.

محمد الهاشل

على هامش مؤتمر «إدارة المرافق والمنشآت الحكومية»

العبد الجادر: نعمل بجهد لنتشارك في منظومة التطور العمراني الكبير لمواكبة رؤية «كويت 2035»

تكريم شركة إدارة المرافق العمومية

اكد رئيس مجلس إدارة شركة إدارة المرافق العمومية محمد العبد الجادر ان التطور العمراني الكبير المصاحب للنمو السكاني في الكويت، وما يستلزمه من ازدياد المشاريع التنموية التي تقوم بها الحكومة والقطاع الخاص وطرح الدولة لخطط التنمية الطموحة المتمثلة في « كويت 2035» كمركز مالي وتجاري يتطلب تطوير مفهوم واستخدامات إدارة المرافق بشكل عام والحكومية بشكل خاص مشيرا الى ان هذه الخطوات اضحت ضرورة ملحة للحفاظ على هذه المنشآت وتشغيلها بالشكل الأمثل وبما يحقق أفضل العوائد للدولة وللمستثمرين في القطاع الخاص.

واشار العبد الجابر خلال محاضرة له على هامش مؤتمر «ادارة المرافق والمنشآت الحكومية » الذي واقيم تحت رعاية وزير الصحة الشيخ باسل الصباح ونظمته جامعة الكويت وجمعية المهندسين في مركز جابر الاحمد الثقافي الى ان حجم قطاع ادارة المرافق في الكويت والذي يقدر بنحو المليار ونصف المليار دينار وفي ظل التنافس داخل هذا القطاع الحيوي يستوجب تطويرا لأعمال الشركة معربا عن امله في اشراك ادارة الموافق العمومية مع الجهات الحكومية في تصميم وتحديد متطلبات مشاريع تنموية انطلاقا من خبرتها وان تكون الشركة جزء من فريق العمل المتخصص بمتابعة المشروعات بدا من مرحلة التصميم مرورا بالتنفيذ انتهاء بالاستلام النهائي كما اعرب عن امله في التعامل مع القطاع الخاص عبر تنفيذ اعمال او ادارة مرافق بعض جهات هذا القطاع مشيرا الى ان هذه المهام تستلزم في الوقت ذاته توسعا جغرافيا واقفيا في اعمال الشركة

ولفت رئيس مجلس إدارة شركة إدارة المرافق العمومية « الى ان الشركة تطمع مستقبلا في عمل تحالفات استراتيجية مع شركات عالمية لتنفيذ وإدارة المشاريع الحكومية والمشاريع الكبرى وتضع ضمن استراتيجيتها تطوير ومشاركة الكفاءات الكويتية من خلال التدريب والاستشارات وإضفاء الخبرة اللازمة لإدارة المشاريع الكبرى ومواكبة رؤية حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري بحلول 2035 والعمل على تطوير الجانب الخدمي والذي يعتمد دوره على إشراف الشركة مع منح القطاع الخاص الدور في تنفيذ المشاريع وفقا لأنظمة طرح المناقصات منوها الى ان الشركة تولي تطوير أنظمة إدارة المرافق الى ذكية اهمية قصوى من خلال تسخير التكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة والقيام بوضع نظم واجراءات عمل وتقنيات آلية مستعينة في ذلك بالخبرات التراكمية لفرق ادارة المرافق، مضيفا ان الشركة تقوم حاليا بعمل دارسات جدوى اقتصادية لأي مرفق جديد مزمع تنفيذه في جميع مشاريع الشركة

وتطرق العبد الجادر الى تاريخ شركة المرافق منوها الى إنها تاسست كشركة مساهمة كويتية في العام 1982 بغرض ادارة املاك الغير واستئجار وتاجير العقارات ومن ثم انتقلت ملكيتها للدولة، واوضحت إحدى شركات الهيئة العامة للاستثمار، وتم تعديل نشاطها الأساسي في العام 2015 ليشمل اغراض جديدة لإنشائها مثل إنشاء مواقف السيارات والمدن العمالية «، وارتفع رأس مالها ليصبح مليون ومئتي الف دينار في العام 1997ومن الجدير بالذكر ان الشركة وزعت ٢٠ مليون دينار نقدا ارباح لوزارة المالية وهيئة الاستثمار منذ تاسيسها ١٩٨٢.وشوه في محاضرته والتي جاءت تحت عنوان « الدور المطلوب للجهات العامة في تسهيل وتنفيذ استخدام ادارة المرافق « الى ان شركة المرافق العمومية تدير 4 مدن عمالية وهي مدينة عزاب الجهراء بامغرد، ومدينة عزاب الرقعي، ومدينة العمالة الوافدة في صبحان، ومدينة العمالة الوافدة في الشدادية، لافتا الى ان هذه المدن تستوعب نحو 20570 عاملا، كما تدير 12 موقف سيارات متعدد الأدوار بطاقة استيعابية 10306 سيارات، و32 موقف سيارات سطحي بسعة 5647 سيارة ويدخل مليون مستخدم للشركة شهريا

وتوجه العبد الجادر في ختام كلمته بالشكر الى جامعة الكويت وجمعية المهندسين الكويتية معربا عن امله ان يسفر المؤتمر عن توصيات يمكن ان تشكل معالم خطة مستهدي بها لتفعيل إدارة المرافق العمومية وتحسين جودتها وصولا إلى تطبيقات معاصرة لإدارة المرافق تحقق الاستدامة التي نطمح اليها.

المؤشرات تستعيد نشاطها... و «العام» يرتفع 9 نقاط

البورصة توقع اتفاقية تعاون مع «أوريدو» لإدارة مركز التعافي للبيانات

وقعت شركة بورصة الكويت اتفاقية تعاون مع شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (أوريدو) لإدارة مركز التعافي للبيانات التابع لها في البلاد الذي يضمن استمرارية الخدمات الحيوية ل(بورصة الكويت) في حالات الكوارث والطوارئ.

وقالت شركة بورصة الكويت في بيان صحفي أمس الأربعاء إن مركز التعافي للبيانات سيساعد (البورصة) على الحفاظ على البيانات المهمة بأعلى مستوى من الأمان والموثوقية التشغيلية.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد قوله إن المركز الجديد سيعمل على تعزيز البنية التحتية لتقنية المعلومات التي «نعتمدها في مراكزنا وتحسين استمرارية الأعمال داخل المؤسسة بتكلفة أقل مع معايير خدمة أعلى».

وأضاف الخالد أن الاتفاقية تأتي تماشيا مع رؤية بورصة الكويت المتمثلة في إنشاء سوق أسهم قوي وأكثر مرونة واستدامة ليمكن الشركات والمستثمرين من تحقيق أهداف النمو والازدهار.من جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة أوريدو محمد آل ثاني إن المركز يعمل وفقا لأعلى المعايير العالمية ومتطلبات التطبيقات الحيوية ومتطلبات الأمان اللازمة.

وأنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع المؤشر العام بنحو تسع نقاط ليبلغ مستوى 5139,8 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,18 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 113,6 مليون سهم تمت من خلال 6293 صفقة نقدية بقيمة 33,18 مليون دينار كويتي (نحو 109,4 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6,12 نقطة ليصل إلى مستوى 4724,12 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,13 في المئة من خلال كمية أسهم 53,3 بلغت مليون سهم تمت عبر 2305 صفقات نقدية بقيمة 14,8 مليون دينار (نحو 5,4 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 10,5 نقطة ليصل إلى مستوى 5368 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,20 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 60,3 مليون سهم تمت عبر 3988 صفقة بقيمة 28,6 مليون دينار (نحو 94,3 مليون دولار).

وكانت شركات (مشاعر) و(دانة) و(نابيسكو) و(أصول) و(التخصيص) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (زين) و(أهلي متحد) و(مشاعر) و(وطني) و(بيتك) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (المال) و(ميتا) و(وطنية د ق) و(البيت) و(المعامل).

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية لشركة (صكوك القابضة) بشأن بيعها عقار في منطقة دسمان فضلا عن الإعلان عن انتهاء ترخيص مزاولة انشطة الاوراق المالية لشركة (المال للاستثمار) وإعلان إتمام عملية تنفيذ تحويل دين شركة (أجيليتي إنفستمنت هولدينج ليميتد) لأسهم في رأسمال (الوطنية العقارية).

كما تابع هؤلاء إفصاحا بشأن إعادة التداول في أسهم شركة (صيرفة) علاوة على ايضاح من شركة (مشاعر القابضة) بشأن التداول غير الاعتيادي على سهمها وإعلان شركة بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

ارتفاع جماعي للمؤشرات

«الوطني للوساطة المالية» تحصد جائزة الشركة الأسرع نمواً في الكويت خلال 2018

نالت شركة الوطني للوساطة المالية (WFBC) جائزة شركة الوساطة الأسرع نمواً في الكويت عن العام 2018 من قبل إنترناشيونال فاينانس احد ابرز المؤسسات المتخصصة في مجال تقييم الشركات الاستثمارية والمالية والتي تستهدف تشجيع وتكريم التميز والمميزين في القطاع المالي.وفي سياق تعليقه على فوز شركة الوطني للوساطة المالية بالجائزة قال طارق عبد اللطيف الشهاب – نائب رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيس التداول في شركة الوطني للاستثمار– في بيان صحفي اليوم « تأتي هذه الجائزة لتؤكد على مكانة شركة الوطني للوساطة المالية البارزة في السوق الكويتي كشركة وساطة مالية مرخص لها من قبل هيئة أسواق المال ومسجلة في بورصة الكويت توفر أفضل خدمة لعملائها في الكويت والمنطقة ونحن مسرورون بهذا التكريم لجودة خدماتنا وثقة عملائنا وحلول التداول التي توفرها ». مشيرا إلى ان لهذا الإنجاز الذي حصدته الشركة انعكاسا علي جميع العاملين المميزين بالشركة يساهم في تحفيزهم لتقديم المزيد من العطاء والتميز. كما أكد على سعي الشركة الدؤوب إلى التطوير الدائم والابتكار وذلك من منطلق حرصها على ثقة عملائها وبهدف تقديم الخدمات الأكثر تميزا لهم والتركيز على تنمية وتكريس مكانة الشركة في السوق الكويتي كشركة قادرة على مواكبة التطورات في بورصة الكويت. وتجدر الإشارة الى ان برنامج جوائز إنترناشيونال فاينانس العالمية يقوم باختيار الفائزين بناء على استبيان سنوي لآراء المحللين والمستثمرين حول العالم بالإضافة إلى عملية التحليل الفني لأداء الشركات اللذين استوفوا شروط الترشيح من قبل فريق بحث مؤهل ومحترف. وتعتبر شركه الوطني للوساطة المالية إحدى الشركات المملوكة بنسبة 93.3% من قبل بنك الكويت الوطني وتقع تحت إدارة شركة الوطني للاستثمار، وتقدم الشركة خدمة بيع وشراء الأسهم ببورصة الكويت حيث تتيح أنظمة الشركة لعملائها امكانية التداول المباشر بالبورصة الكويتية أو من خلال نخبة من الوسطاء الماليين المحترفين والمتخصصين بتقديم خدمات الوساطة المالية المتكاملة للعملاء المتداولين ببورصة الكويت. كما انها توفر خدمة التداول من خلال فروع الشركة المنتشرة في فروع بنك الكويت الوطني.

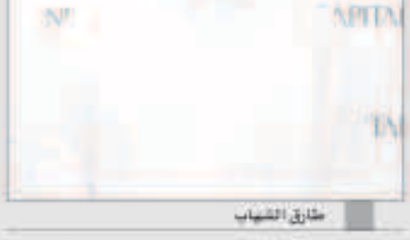

طارق الشهاب